المعوقات السياسية للتكامل الاقتصادي الإقليمي الإفريقي

دراسة في تأثير الحروب الأهلية على التكامل في منطقة الكوميسا

د. محمد هدية درياق
عضو هيئة تدريس/ بقسم العلوم السياسية جامعة سرت

ملخص الدراسة:

تشكل الحروب الاهلية تحديًا كبيرًا للتنمية الاقتصادية للدول، فعلى الرغم من أن الحرب الاهلية نزاع داخلي، إلا أنها تؤثر أيضًا على الدول المجاورة، ويمكن أن تكون مصدرا لزعزعة الاستقرار الإقليمي وبالتالي تُعيق النمو الاقتصادي الإقليمي.

وتوثق النتائج التي توصلنا إليها أن الصراعات الأهلية تؤثر على المصير الاقتصادي للتجمعات الاقتصادية الإقليمية في الغالب من خلال تأثيرها السلبي على التكامل الإقليمي وعلى التبادل التجاري العالمي وعلى كثافة التجارة الإقليمية. ومن خلال تقييم آثار النزاعات على عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي ، تسلط هذه الدراسة الضوء على الحروب الاهلية باعتبارها قيود إقليمية رئيسية تُعيق أداء الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية مثل السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا). لذلك نجد سبباً إضافياً للتوصية بأن يتم احتواء الحروب الاهلية وحلها ووضعها على رأس الأجندة السياسية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية.

Abstract

Civil conflicts are a major challenge to the economic development of a country. Although it is an intrastate dispute, a civil conflict also has an impact on neighbouring countries. It can be a source of regional destabilization that consequently impedes regional economic growth.

Our findings document that civil conflicts affect the economic fate of regional economic communities mostly through their negative impact on regional integration in terms of business cycle synchronicity, with their effect on regional trade intensity being more nuanced. By assessing the effects of conflicts on regional economic integration processes, this study highlights that intrastate political events are also major regional constraints hampering the performances of African Regional Economic Communities (RECs)such as COMESA . We therefore find an additional reason to recommend that prevention and resolution of civil conflicts might be put at the top of the political agenda of African RECs.

المقدمة:

تمتلك القارة الأفريقية فوق سطحها وتحته ثروات وطاقات وإمكانيات كبيرة طبيعية وبشرية، كما أنها في الوقت نفسه غنية جداً بثرواتها المعدنية التي تؤهلها لتحقيق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي بين دول القارة حيث إن هذه الثروات موزعة بين مختلف أقاليم القارة .

إن مبادرات التكامل الاقتصادي في إفريقيا لها تاريخ طويل ، فقد تشكلت العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مختلف أنحاء القارة وخاصة في فترة السبعينات من القرن المنصرم بعد حصول معظم الدول الأفريقية على استقلالها السياسي. ولاتزال قضية التكامل الاقتصادي تحتل أغلب جداول اجتماعات القمم الأفريقية، والمحاولات من قبل دول القارة مستمرة لخلق كيان اقتصادي.

وعلى الرغم من مرور أكثر من خمسة عقود تمكنت فيها البلدان الأفريقية من الحصول على استقلالها السياسي وإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية ومن ثم الاتحاد الافريقي، فإن الظروف الاقتصادية لا تزال ضعيفة في معظم بلدان القارة. علاوة على ذلك لم تكن المحاولات الرامية إلى التكامل الاقتصادي بين البلدان الأفريقية قادرة على تلبية تطلعات شعوبها.

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في كونها اضافة لحقل الدراسات الافريقية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، ومحاولة لتحليل اهم الاسباب السياسية التي تعيق عملية التكامل الاقتصادي الاقليمي وفي مقدمتها الحروب الاهلية، وكذلك العواقب المحتملة للحروب الاهلية على عملية التكامل الاقتصادي الاقليمي بين الدول الافريقية وخاصة في منطقة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا).

اشكالية الدراسة:

على الرغم من مرور اكثر من خمسة عقود على استقلال الدول الافريقية إلا أن الظروف الاقتصادية لاتزال سيئة في معظم بلدان القارة. بالرغم مما تتمتع به الدول الافريقية ودول الكوميسا من امكانات مادية وبشرية، من هنا برزت التساؤلات التالية:

- ما مدى نجاح عملية التكامل الاقتصادي الاقليمي في افريقيا؟
- ما هو اثر الحروب الاهلية على محاولات التكامل الاقتصادي في منطقة الكوميسا؟

فرضية الدراسة:

تعتبر الحروب الاهلية العائق الرئيسي لعملية التنمية والتكامل في دول القارة الافريقية عامة وفي دول الكوميسا على وجه الخصوص.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

– توضيح التحديات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي في افريقيا مع التركيز على منطقة الكوميسا.

– توضيح اهم العقبات الداخلية التي تعترض عملية التنمية والتكامل الاقتصادي في دول الكوميسا والمتمثلة في الصراعات والحروب الاهلية، والتي بدورها تؤدي إلى عدم الاستقرار وبالتالي التأثير سلباً على الجانب الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

تماشياً مع أهداف الدراسة فإن الباحث سيستخدم المنهج التحليلي، مع الاستعانة بالمدخل التاريخي لمتابعة المحاولات الأفريقية لتحقيق التكامل الاقتصادي منذ تأسيس تجمع الكوميسا، والمدخل المؤسسي للوقوف على الإطار المؤسسي للكوميسا الذي من خلاله تحاول دول التجمع تحقيق التكامل.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الباحثين الذين تحققوا في العلاقة بين السلام والتجارة وكيف تؤثر النزاعات المدنية على التكامل الاقتصادي والتنمية. ونتيجة لذلك ظهرت عدد من النظريات التي توضح تأثير الحروب الأهلية على النمو الاقتصادي على سبيل المثال، نظرية السلام الديمقراطي ونظرية التكامل الاقتصادي. ولكن بشكل عام فان الدراسات التي تهتم بموضوع العلاقية بين الحروب الاهلية والتكامل الاقليمي في افريقيا تتسم بالندرة وخاصاً من جانب الباحثين العرب.

– دراسة قدمها موريس شيف وألن وينتر (Maurice Schiff and L.Alan Winters) بعنوان التكامل الاقليمي والتنمية (Regional Integration and Development) ويقع هذا الكتاب في 341 صفحة تناول فيها الكاتب الاقليمية واثرها على التجارة وعلى التكامل الاقتصادي، وكذلك تطرق الكاتب الى خلق التجارة بين الكتل الاقتصادية والميزات التي تتحقق للدول في الاطار الاقتصادي التكاملي من خلال نمو التجارة، واثر منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الدولي و على التجمعات الاقليمية.

– مقالة نشرها الكاتب فيليب (Phillip Apuuli Kasaija) في مجلة إفريقيا للشؤون الدولية بعنوان هل التكامل الإقليمي اتحاد سياسي لبلدان شرق إفريقيا؟ (Regional Integration: A Political Federation of the East African Countries?) ويركز الكاتب في هذه المقالة على إمكانية قيام اتحاد سياسي بين دول شرق إفريقيا، ويرى ان النخب السياسية لدول شرق إفريقيا تسعى لإقامة اتحاد بين دول المنطقة إلا أن أوضاع المنطقة لا تبشر بالخير في هذا المجال وخاصة في غياب المشاركة الشعبية لدول المنطقة.

وهذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة حيث إنها تدرس في اهم المعوقات السياسية للتكامل الاقتصادي الأفريقي والمتمثل في الحروب الاهلية مع التركيز علي منطقة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) ومتابعة اسباب هذه الحروب والتي ضل بعضها مستمر حتي اعداد هذه الدراسة واثرها كذلك على مسيرة التكامل الاقليمي.

المبحث الاول: التكامل الاقتصادي:

يشير مصطلح التكامل بمعناه العام إلى إضافة جزء إلى اخر، في حين أن المصطلح في جانبه الاقتصادي قد يعني في أكثر المعاني تحديدًا تنسيق الإجراءات الاقتصادية داخل الدولة بهدف تحسين النمو. واعطي مصطلح "التكامل" معنى أوسع بحيث يعني عملية الدمج بين مجموعة متنوعة من الاقتصادات في منطقة أو بلد محدد في اتحاد واحد بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية (القزويني،2004).

واختلف الاقتصاديون في تعريف مصطلح التكامل الاقتصادي ويتضح ذلك من خلال التعريفات التالية:

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي وشروط نجاحه:

تدل كلمة "التكامل" في معناها العام على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كلٌّ واحدٌ. إلا انه لا يوجد في أدبيات الفكر الاقتصادي تعريف متفق عليه لمفهوم التكامل الاقتصادي (بالاسا، 1964).

ويمكن القول أن مفهوم التكامل الاقتصادي تأثر بالفكر الاقتصادي الغربي وتجربة التكامل الرأسمالي، لهذا فإنه غالباً ما يستخدم ليدل على الترتيبات المتعلقة برفع الحواجز التجارية الاصطناعية وخاصة الرسوم الجمركية فيما بين الاقتصاديات المتكاملة والإبقاء عليها في مواجهة السلع المنتجة من البلدان الغير منظمة إلى الاتفاق التكاملي (القزويني، 2004).

ويظهر الاختلاف في مفهوم التكامل الاقتصادي من خلال التعريفات التي أوردها عدد من الاقتصاديين المهتمين بقضايا التكامل، ومنهم:

-بيلا بالاسا (Bela Balassa) حيث عَرَّف التكامل الاقتصادي بأنه عملية وحالة، فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على انه حالة فإنه في الإمكان أن يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية (بالاسا، 1964).

-ويعرِّف الدكتور محمد لبيب شقير التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الأقطار بأنه عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاداتها بدرجات قد تتراوح بين صور التعاون الاقتصادي البسيط التي تصل في أقصى درجاتها إلى الاندماج الاقتصادي الكامل الذي يتميز بتحقيق درجة عالية من الترابط العضوي بين هذه الاقتصادات على نحو يجعل العلاقات الاقتصادية بينها مماثلة للعلاقات التي تقوم داخل اقتصاد وطني واحد، بما في ذلك توحيد السياسات الاقتصادية والمالية

والنقدية، باستبعاد الصور البسيطة للتعاون الاقتصادي الذي تتحدد درجاته المتصاعدة حسب ما يحققه كل شكل منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الأطراف (الأمين، 2007).

مما سبق يتضح أن مفهوم التكامل الاقتصادي في الفكر الغربي ينطلق من فكرة تحرير التجارة وآليات السوق، ويدعو إلى إزالة القيود ومظاهر التمييز في التجارة بين أطراف التكامل.

إن التكامل الاقتصادي في البلدان النامية عموماً والإفريقية على وجه الخصوص يجب أن ينطلق من ضرورة خدمة التنمية التي يعجز الإطار القُطْرِيُّ عن تحقيقها، وذلك من خلال التنسيق والتكامل في مجال الإنتاج، أي من خلال تبني مدخل إنتاجي يساعد على خلق الإنتاج أولاً كأساس لعملية التكامل الاقتصادي ومن ثم خلق التجارة البَيْنية، فلكي تكون هناك تجارة لابد من أن يكون هناك إنتاج وسلع قابلة للتبادل التجاري كخطوة أُولى في اتجاه التكامل .

وقد لفت كل من كيامباليسا و هونغيكبو Kyambales and Houngnikpo (2006) الانتباه، مثلما فعل قبلهم فاينرViner (1950) و ليبسي Lipsey (1970) وروين Rooyen (1998) وسالفاتور Salvatore (1990) والعديد من الاقتصاديين البارزين الآخرين إلى حقيقة أن هناك عدداً من الشروط يجب الوفاء بها لتحقيق التكامل بين الاقتصادات المحلية للدول المتعاونة، وليكون التكامل عمليا يجب مراعاة الشروط التالية:

1- السلام والاستقرار: استمرار الاستقرار والسلام في كل الدول المتعاونة والشفافية والمشاركة الشعبية في صنع القرارات والمعاهدات والبروتوكولات ذات الصلة بالمنظمات الحكومية الدولية في جميع الدول المتعاونة.

2- الاقتصادات التنافسية: يجب أن تكون اقتصادات الدول المتعاونة قادرة على المنافسة، وتكون مكملة لغرض توفير بيئة تجارية تنافسية في الاقتصاد الإقليمي.

3- الإرادة السياسية: الرغبة الحقيقية لدى قادة كل دولة متعاونة لخلق مجموعة اقتصادية ناجحة، والاستعداد لتقديم تنازلات بشأن المسائل الحساسة والقضايا المتعلقة بالسيادة الوطنية.

4- مرحلة مماثلة من التنمية: يجب أن تكون الاقتصادات المحلية للدول المتعاونة في مراحل متوازية من النمو الصناعي بهدف تجنب المشاكل المتعلقة بما يلي: (أ) الهجرة الجماعية للمواطنين من الدول ذات الدخل المنخفض إلى الدول الأعضاء ذات الدخل المرتفع ، (ب) الهيمنة من جانب واحد أو عدد صغير من الدول الأعضاء في توفير المدخلات الصناعية أو السلع المصنعة ، (ج) الاختلافات في معايير السلامة البيئية والعمالة وسلامة المنتجات.

5- العلاقات التجارية قبل التكامل: روابط تجارية قوية قبل التكامل والتي ستكون دليلا على التخصص من قبل الدول المتعاونة في تصنيع السلع المختلفة، والعلاقات السياسية طويلة الأجل والمتناغمة، وتشابه النظم الاقتصادية بين الدول المتعاونة.

6- حواجز تجارية عالية قبل التكامل: ارتفاع التعريفات السابقة للتكامل والحواجز التجارية غير التعريفية بين البلدان المتعاونة فيما بينها، حتى يمكن أن يؤدي التقليل النهائي من الحواجز التجارية أو إزالتها بالكامل إلى انخفاض أسعار المنتجات الصناعية القابلة للتداول بدرجة كبيرة وبالتالي خلق التجارة. (Kyambalesa and Houngnikpo، 2006: 11)

7- خفض الحواجز التجارية بعد الاندماج: الحواجز التجارية غير الجمركية وانخفاض التعريفات الجمركية على واردات المنطقة المتكاملة من الدول غير الأعضاء حتى يتسنى استمرار التجارة مع هذه الدول بغرض تعزيز وتحصيل عائدات الرسوم الجمركية من قبل الدول الأعضاء.

8- المعاملة التفضيلية: تميل كل دولة عضو لاستيراد، إلى حد ما، المزيد من السلع من الدول المتعاونة أكثر من الدول غير الأعضاء.

9- التوزيع العادل لمؤسسات المنظمة الحكومية الدولية: توزيع المنشآت الصناعية والتجارية والتعليمية والإدارية والصحية والتدريبية وغيرها من المرافق الأساسية والمؤسسات في المجموعة الاقتصادية بصورة عادلة ومتساوية.

10- تقاسم المكاسب والخسائر: وجود آلية مقبولة لتقييم كل من التكاليف الكمية والنوعية المرتبطة بعضوية الدول المتعاونة في منظمة دولية مشتركة، والتأكد من أن فوائد التكامل – بما في ذلك العائدات المتأتية من الرسوم الجمركية والضرائب التي تفرض على الواردات من الدول غير الأعضاء – يتم تقسيمها بنزاهة بين الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يمكن تحقيقه في غياب بعض هذه الشروط ، فإن توفيرها هو داعم أساسي لتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي.

إن معظم شروط التكامل الاقتصادي متوفرة في البلدان الأفريقية وفي منطقة الكوميسا خاصة، باستثناء حالة السلام والاستقرار والتي تفتقر اليها المنطقة بسبب وجود الحروب الأهلية، هذا يكفي لجعل المرء يعتقد أن الصراعات والحروب الأهلية تشكل التحدي الرئيسي لمنطقة الكوميسا في تحقيق تقدم ناجح نحو التكامل الاقتصادي.

المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي:

يتخذ التكامل الاقتصادي بين الدول أشكالا متفاوتة قبل الوصول إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة، ولكن ليس بالضرورة مرور أطراف التكامل بجميع أشكاله لكي تصل إلى الاندماج الاقتصادي الكامل، وهذه الأشكال هي:

أولا: منطقة التجارة التفضيلية (PTA) (Preferential Trading Area):

ويعرِّفُ البعضُ "منطقة التجارة التفضيلية" بأنها أبسط أشكال التكامل والتي تعني منح بعض التفضيلات في التعامل من جانب دولة أو منطقة معينة لدولة أو دول أخرى تربطها بها صلات معينة مثل صلات الجوار أو التاريخ

المشترك أو احتلال سابق أو غيرها، وقد يكون التفضيل عن طريق منح تخفيضات أو إعفاءات جمركية بهدف تبادل بعض السلع والخدمات أو إعفاءات من بعض القيود والاشتراطات أو أي صورة من التمييز الايجابي في المعاملة، مثل ما كان يحدث في إطار نفوذ الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة أو ما يجري حالياً بين الدول ومستعمراتها السابقة، ويشمل كذلك اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوربي وعدد من الدول النامية. وبالرغم من المزايا التي قد تمنحها هذه الاتفاقيات إلا أننا نعتبرها ليست صورة من صور التكامل الحقيقي والسبب هو غياب التكافؤ بين الطرفين، وخاصة حرية الدول النامية في اختيار نمط تبادلها الدولي وتخصصها ونشاطها، وكذلك قد لا تقوم الدول الأخرى بالمعاملة بالمثل بتخفيض العوائق التي تفرضها على الدول الأعضاء (هدسون و هرندر، 1987).

ثانياً: منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area):

يعتبر هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي الأكثر كمالاً من السابق، والكثير من الكتابات التي تتحدث عن التكامل الاقتصادي ترى أن منطقة التجارة الحرة هي المرحلة الأولى من مراحل التكامل الاقتصادي، وفي ظل هذا الشكل يتم إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وكذلك القيود الكمية على التبادل التجاري السلعي بين الدول الأعضاء. حيث يتضمن إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية مع الاحتفاظ بها في التعامل مع الدول غير الأعضاء في المنطقة (العوضي وبسيوني، 2007).

أبرز الأمثلة على منطقة التجارة الحرة هي منطقة التجارة الحرة الأوروبية (E.F.T.A) (European Free Trade Area) والتي تم إنشاؤها من قبل المملكة المتحدة والنمسا والدانمرك والبرتغال والسويد وسويسرا وأيسلندة في عام 1960، وقد انسحبت أغلب هذه الدول لتنضم إلى الاتحاد الأوربي، كما لم تكن لهذه المنطقة تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول الأخرى ولا سياسة اقتصادية مشتركة (يسري واخرون، 2006).

ومن الملاحظ ازدياد عدد مناطق التجارة الحرة بين دول العالم، والتي قد تتسع لتشمل عدداً كبيراً من الدول، وكذلك قد تتباعد هذه الدول المنظمة إلى المنطقة فتشمل دولاً تفصل بينها قارات مثل الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن.

ثالثاً: الاتحاد الجمركي (Customs Union)

يعتبر الاتحاد الجمركي أحد مراحل وأشكال التكامل الاقتصادي والذي ينطوي على درجة أعلى من التعاون بين الدول الأعضاء. فمن خلال الاتحاد الجمركي تقوم الدول المنظمة برفع العوائق التجارية على السلع فيما بينها وذلك من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات البينية فضلاً عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الدول الأخرى، فهو تجمع بين الأقاليم الجمركية للدول الأطراف في إقليم جمركي واحد (عوض الله، 2003).

وتمثل السوق الأوروبية المشتركة والتي أنشئت عام 1957 بالتوقيع على اتفاقية روما من أهم الاتحادات الجمركية، والذي تجاوز مرحلة الاتحاد الجمركي سريعاً إلى مرحلة أكثر تقدماً من التكامل الاقتصادي (القزويني، 2004).

رابعاً: السوق المشتركة (Common Market):

في إطار السوق المشتركة يتم إلغاء القيود على انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتقرير تعريفة جمركية واحدة تجاه الدول الأخرى، وكذلك إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج والمتمثلة في العمل ورأس المال، وهذا ما يميز السوق المشتركة عن منطقة الاتحاد الجمركي.

ويمكن القول أن حركة العمل على نطاق دولي قد تؤدي إلى تبادل المهارة الفنية والخبرة، وبذلك تسهم في زيادة التجارة عن طريق تحسين الإنتاجية، إلا أن انتقال العمل يتعثر في حالات عديدة بسبب وجود عوائق تفرضها بعض الدول كالحصص التي تحدد عدد العمال الأجانب المسموح لهم بالعمل فيها، أو محدودية المعلومات المتوفرة عن إمكانية التوظيف، أو عدم قبول شهادات الكفاءة للعمال الصادرة من خارجها، وتحد كذلك الحكومات القومية أحيانا من انتقال رأس المال للخارج عن طريق فرض قيود كمية على حركة رأس المال، أو عن طريق العوائق المؤسساتية المتمثلة في غياب التسهيلات المصرفية التي تُنقل من خلالها الأرصدة الدولية (هدسون و هرندر، 1987).

خامسا: الاتحاد الاقتصادي (EU) (Economic Union):

تحمل هذه المرحلة إلى جانب خصائص السوق المشتركة تنسيق وأحيانا توحيد السياسات الاقتصادية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد.

ويشكل الاتحاد الاقتصادي مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي حيث تتطور السوق المشتركة إلى سوق واحدة تمتاز باختفاء العوائق من طريق حركة عوامل الإنتاج والمنتجات، وزوال الحدود بين الأسواق الوطنية للدول الأعضاء وتحويلها إلى سوق إقليمية واحدة، وتتطور كذلك عملية التكامل النقدي في هذه المرحلة بوصفها مرحلة تمهيدية لإقامة الاتحاد النقدي أو الوحدة النقدية باعتماد عملة واحدة (القزويني، 2004).

سادسا: الاتحاد الاقتصادي والنقدي (EMU) (Economic and Monetary Union)

وهي أكثر مراحل التكامل الاقتصادي تطورا، حيث تشمل كل أشكال التكامل التجاري والاقتصادي الحقيقي، بالإضافة إلى التكامل النقدي، ويتم في هذه المرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل، والوحدة الاقتصادية الكاملة التي تسبق الاتحاد السياسي، فهي تشمل جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط التنسيق بينها والتنسيق في هذه المرحلة بين السياسات الأمنية والخارجية تمهيدا لتوحيدها في المرحلة التالية كوحدة سياسية واحدة.

ومن الأمثلة الواضحة والتي تعتبر تجربة ناجحة تحاول أغلب الدول اتباعها ووصلت إلى هذه المرحلة المتقدمة من التكامل هي الاتحاد الأوروبي والذي حقق بالفعل الاتحاد النقدي من خلال منطقته النقدية الموحدة اليورو، ويسعى كذلك إلى التقدم لتحقيق الوحدة الأوروبية الشاملة.

إن التكامل الاقتصادي بصوره وأشكاله التي ذكرناها يتجاوز صور التعاون الدولي والتي عادة تستهدفها النظم والأجهزة الدولية العاملة على المستوى العالمي إلى مستويات أعلى تتدرج حسب المرحلة التي تصل إليها أطراف

التكامل، وللتكامل الاقتصادي بعده السياسي أيضا وإن لم يكن سياسياً في المقام الأول، فالدول التي تسعى للتكامل تقبل بالانتقال من حالة الاستقلال عن بعضها إلى التجمع في كيان واحد يربطها في إطار تكاملي واحد. لذلك يجب أن تتوفر لدى الدول التي تسعى للتكامل فيما بينها مقومات تؤهلها للدخول والاستمرار في ترتيبات التكامل الاقتصادي وكذلك توفر الدافع الحقيقي لمواصلة العملية التكاملية.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي الإقليمي الافريقي الكوميسا نموذج:

في عالم اليوم هناك العديد من المتغيرات التي تحتاج الدول النامية إلى النظر إليها مرارًا وتكرارًا في سياق تطورها، حيث أصبح من المستحيل على أي دولة تحقيق متطلبات التنمية من جهودها الذاتية دون اللجوء إلى الدول الأخرى عن طريق تبادل وتقاسم المنافع المشتركة، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن لهذه التغييرات الدولية المتتالية أن تكون دون بعض المخاطر على الدول، كما لا تستطيع الدولة بمفردها تحمل هذه المخاطر، لذلك تلجأ الدول للتعاون فيما بينها.

ولهذا سعت البلدان الأفريقية بمحاولات عديدة لتحقيق التكامل على المستوى الإقليمي والقاري بتشكيل المجموعات الإقليمية مثل السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (الكوميسا) بالإضافة للتجمع القاري الذي يشمل جميع دول القارة وهو الاتحاد الأفريقي.

إن الأسباب التي تجعل من الكوميسا أكثر ملاءمة للتحقيق من اثر الحروب الاهلية على مسيرة التكامل الاقتصادي في افريقيا، اولا، هناك تسعة أعضاء من تجمع السادك من بين العشرة هم أيضا اعضاء في تجمع الكوميسا البالغ عددهم تسعة عشر عضوا. ثانياً ، تعتبر الكوميسا أكبر مجموعة إقليمية في إفريقيا فيما يتعلق بعدد الدول الأعضاء حيث تضم 19 دولة، أي أكثر من ثلث دول القارة، علاوة على ذلك تضم الكوميسا حوالي نصف سكان إفريقيا(Vanheukelom et al 2016).

المطلب الاول: الكوميسا النشأة والأهداف ودوافع التكامل في المنطقة:

تم التوقيع على معاهدة (الكوميسا) في كمبالا بأوغندا عام 1993. وتم التصديق عليها في ملاوي عام 1994، حيث حلت هذه المعاهدة محل اتفاقية منظمة التجارة الحرة والتي يطلق عليها اسم منظمة التجارة التفضيلية بعد انتهاء السنوات العشر المحددة في معاهدة منطقة التجارة التفضيلية للتحول إلى سوق مشتركة، والتي أنشئت في عام 1981. وتضم الكوميسا تسعة عشر دولة موزعة على أقاليم القارة الإفريقية في الشرق والجنوب (المرجع السابق).

ويغطي التكامل نحو 12.4 مليون كيلو متر مربع أي ما يعدل 41% من مساحة القارة الإفريقية، ويبلغ مجموع السكان لدول التكتل 380 مليون نسمة، أي ما يزيد على نصف سكان القارة (عبد الحميد،2004).

وتهدف هذه المجموعة إلى تحقيق النمو والتنمية للدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة والمتسقة مع هياكلها الإنتاجية والتجارية، وتشجيع التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، واتباع برامج

اقتصادية من شأنها أن ترفع من مستوى المعيشة لشعوب الإقليم، وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء، والتعاون بين الدول الأعضاء لخلق بيئة مواتية للاستثمارات المحلية والإقليمية والأجنبية، وتشجيع البحث والتطوير من أجل التنمية، والتعاون لتعزيز السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية فيها، والتعاون لتقوية العلاقات بين دول السوق المشتركة وباقي دول العالم، واتخاذ مواقف مشتركة في المحافل الدولية، والإسهام في تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية(COMESA Profile, n.d) .

تتميز منطقة الكوميسا بالاختلاف الشديد في النمو الاجتماعي والاقتصادي بين الولايات التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من 100 دولار أمريكي في إثيوبيا إلى 7.310 دولار أمريكي في سيشيل، وكما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2003 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من بين 19 دولة عضو في الكوميسا ، فإن سيشيل وموريشيوس هما فقط من البلدان ذات التنمية البشرية العالية ، ومصر وسوازيلاند وجزر القمر والسودان دول متوسطة التنمية البشرية. وهذا يجعل غالبية الدول الأعضاء وعددها 13 دولة من الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة التي يتراوح مؤشر الفقر البشري فيها من 34.3٪ في جيبوتي إلى 56.0٪ في إثيوبيا، يبلغ عدد سكان منطقة الكوميسا مجتمعة 379 مليون نسمة، بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ 3.0٪، ويتراوح عدد السكان من حوالي 768000 في جزر القمر إلى أكثر من 70 مليون في مصر وإثيوبيا (UNDP,2003).

بالإضافة إلى ذلك، فإن الزراعة تعتبر المحرك للنمو الاقتصادي في منطقة الكوميسا إذ تساهم بأكثر من 32٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكوميسا، وتوفر الزراعة مصدرًا للإيرادات لحوالي 80٪ من القوى العاملة في المنطقة، وتمثل حوالي 65٪ من إيرادات العملات الأجنبية وتساهم بأكثر من 50٪ من المواد الخام للقطاع الصناعي (Kyambales and Houngnikpo ,2006).

تمتد منطقة الكوميسا من البحر الأبيض المتوسط إلى جنوب أفريقيا مع بيئات تتراوح من الشعاب المرجانية إلى الغابات الجبلية، ومن الغابات المطيرة عبر أراضي عشبة إلى الصحاري. هذه المناطق تحوي مجموعة كبيرة ومتنوعة سواء من الكائنات الحيوانية او النباتية.

وقد أظهرت التجربة أن الصراعات الاهلية وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات عبر الحدود في المنطقة أثرت بشكل خطير على قدرة البلدان على تطوير اقتصاداتها الفردية وكذلك قدرتها على المشاركة والاستفادة الكاملة من ترتيبات التكامل الإقليمي في إطار الكوميسا. من الواضح أنه بدون الأمن والسلام والاستقرار يستحيل على أي منطقة تحقيق مستوى مرضٍ من الاستثمار حتى على الصعيد المحلي.

المطلب الثاني: الحروب الأهلية في منطقة الكوميسا وتأثيرها على عملية التكامل:

الحروب الأهلية من أهم الظواهر التي تؤثر على الأمن والاستقرار الدولي، وبالتالي يكون لها تأثير على اقتصاد الدول، فتأثير الحروب الأهلية لا يقتصر فقط على البلدان التي تدور فيها الحروب ولكنها تمتد إلى البلدان المجاورة.

"فالحروب الأهلية يمكن اعتبارها مشكلة دولية، حيث أنها دائمًا ما تؤثر على الدول المجاورة وتشارك فيها، وبالتالي تقوض الاستقرار الإقليمي" (Brown, 1996).

اولا: مفهوم الحرب الأهلية:

يستند تعريف الحرب الاهلية الي وجود نشاط عسكري منظم ومالا يقل عن الف حالة وفاة في المعارك (Hartley and Sandler, 2007). ولغرض تمييز الحروب من المذابح والمجازر والإبادة الجماعية يجب أن تكون في الحروب الاهلية مقاومة فعالة، وأن لا يقل عن 5٪ من الوفيات يكون سببها الطرف الأقل قوة، والمطلب الآخر هو أن تكون الحكومة الوطنية مشاركة بقوة في القتال، وهذا ما يُخرج عدة حروب داخلية من تعريف الحرب الأهلية أبرزها حروب التحرر من الاستعمار، وبالتالي فإن حروب موزامبيق (1964-1975) وأنغولا (1961-1975) والصحراء الغربية (1975-1983) لم يتم اعتبارها حروباً أهلية (المرجع السابق).

وعرف شارل زورغيب الحرب الأهلية بأنها: "نزاع مسلح ينجم عن التنازع على المصالح الكبرى التي لا يمكن حلها إلا بإراقة الدماء، وهي التطور الطبيعي للسياسة التي اختارها فريق من الناس عندما لا تسمح له السياسة العادية بتحقيق الهدف الذي وضعه هذا الفريق لنفسه" (زورغيب،1981).

أما التعريف الموسع لمفهوم الحرب الأهلية فقد تبناه جاكلين غرابان وجان بيرنار بيناتيل، والذي يعتبر أن كافة التوترات والنزاعات والحروب والإرهاب الدولي تقع في إطار ما سمياه بـ(الحرب الأهلية العالمية) باعتبار أن الثورة الهائلة في مجال النقل والاتصالات جعلت من مختلف أشكال الصراع جزءا من الحرب الأهلية، حيث أصبح الاقتتال في أي مكان أشبه بحرب أهلية يخوضها مواطنون من دولة واحدة حتى إن كان ذلك القتال يحدث بين دولتين أو أكثر(غرابان، بيناتل، 1984).

وينظر الدكتور أحمد إبراهيم محمود إلى الحرب الأهلية باعتبارها "شكلاً من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية أو أيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة، ويشتمل هذا الصراع على أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة، ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقاً من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة لها"(محمود،2001).

وتعتبر الاختلافات العرقية احد الأدوات لتفسير العديد من الصراعات في إفريقيا، حيث يعتقد عدد من المنظرين أن العرق يكمن وراء اغلب الصراعات في القارة الأفريقية لأن الجماعات العرقية في سعيها للتنافس على الموارد الشحيحة مثل حقوق الملكية والوظائف والتعليم والمرافق الاجتماعية يدفعها للانخراط في العنف (Nnoli ،1980).

إلا أن عدد من الباحثين شكك في ربط الصراعات التي تقع في إفريقيا بالجانب العرقي أو الثقافي فقط، بل إن العديد من الصراعات في إفريقيا ترجع لعوامل أخرى منها الفقر وغياب الديمقراطية، فيرى الباحث أن الفقر وغياب الديمقراطية تعتبر من أسباب الصراع وكذلك نتيجة من نتائجه (Brian-Vincent ,2009).

وقد عانت ولازالت تعاني العديد من الدول الإفريقية من تفشي ظاهرة الحروب الأهلية، فخلال عقود مضت من ستينيات إلى تسعينيات القرن الماضي جرت حوالي ثمانين عملية تغيير للسلطة عن طريق العنف في ثمانية وأربعين بلداً واقعة في إفريقيا جنوب الصحراء، وخلال الفترة نفسها عانت كثير من هذه البلدان من مختلف أشكال الصراعات والحروب الأهلية، حتى أصبحت هذه الصراعات تشكل تهديداً مباشراً للتنمية وللوجود الإنساني ذاته في العديد من الدول الإفريقية، ولم يحدث تغيير يذكر في الفترة الماضية من الألفية الثالثة، إذ شهدت القارة ولاتزال عدداً من الصراعات والحروب الأهلية والتي أصبحت من الملامح المميزة للقارة الإفريقية (نهيما، 2005).

وهناك العديد من النماذج للحروب الأهلية في القارة الإفريقية وفي منطقة الكوميسا يمكن الإشارة إلى بعضها للتعرف على طبيعة هذه الحروب وبالتالي أثرها على الاقتصاد والتكامل الاقتصادي الاقليمي في القارة:

ثانياً: الحروب الاهلية في منطقة الكوميسا:

من أجل معالجة مسألة آثار النزاع من الضروري إعادة النظر في حالة الصراع وتاريخه في المنطقة، فمنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي كانت أكثر الأجزاء اضطراباً في السوق المشتركة لمنطقة شرق وجنوب أفريقيا.

1-مشكلة جنوب السودان:

عانى السودان من نزاع أهلي استمر 21 عامًا بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب حيث مات حوالي مليوني شخص منذ بداية الثمانينيات(Mutunga,2010). كما أن السودان ضل في حالة حرب منذ عام 1956 تخللتها فترة قصيرة فقط من السلام خلال اتفاق السلام من عام 1972 إلى عام 1983 (Gall ,2009).

ترجع جذور الصراع في جنوب السودان إلي فترة الاستعمار البريطاني خلال الفترة من 1898-1956، والذي عمل على تكريس الانقسامات بين الجنوب والشمال، حيث قسم الاستعمار البريطاني السودان إلي قسمين تعامل مع كل منهما على حدة، فقد سمحت السياسة الاستعمارية البريطانية للشمال بتطوير هوية قومية مركزية، بينما اتبعت في الجنوب سياسة الحكم غير المباشر، وتشجيع العادات والأعراف والمعتقدات القبلية للجنوبيين، بالإضافة إلى حظر اللغة العربية والعمل على تشجيع البعثات التبشيرية في الجنوب والتي تسعى لنشر الدين المسيحي (حسن، 1996).

منذ منتصف الخمسينيات بدأت مشكلة جنوب السودان تتصاعد بسبب رفض الجنوبيين لسياسات الحكومة الشمالية، والتي عملت على محاولة تعريب وأسلمة الجنوب والدعوة بالشعارات الأممية، وكل ذلك أنتج حركة معارضة من الجنوبيين سرعان ما تحولت إلي معارضة مسلحة استمرت في الحرب ضد الحكومة السودانية (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2006).

إلى ان تم الاتفاق على الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية في 25 سبتمبر 2003، واتفاق تقاسم الثروة في 7 يناير 2004، وتم كذلك التوصل إلى اتفاقية وقف إطلاق النار الدائم في نيفاشا في 31 ديسمبر 2004، وفي التاسع من يناير 2005 وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في مدينة نيروبي الكينية اتفاق السلام الشامل وتم التصويت في 7 يوليو 2011 على انفصال جنوب السودان لتصبح العضو ال193 في منظمة الأمم المتحدة كدولة مستقلة بذاتها (رسلان، 2010).

وبالرغم من ذلك لم تنتهي الحرب اذ اندلعت الاشتباكات مجددا في عام 2013 والتي بلغت ذروتها في 2016-2017 وراح ضحيتها ما يقارب 400.000 شخص معظمهم من الشباب (Checchi, 2018)

2 – مشكلة دارفور:

وتعتبر مشكلة دارفور إحدى أنواع الصراعات الداخلية التي عهدتها القارة الإفريقية وترجع جذورها إلى عقود خلت من الصراع القبلي على النفوذ أو الموارد داخل الإقليم (عواد، 2004).

وتبرز المشكلة في حالة التوتر المستمر والذي تطور تدريجيًا ليأخذ عدة أشكال من الصراع ليصل إلي صراع معلن بين طرفين رئيسين هما القبائل العربية البدوية من جانب، والقبائل الإفريقية العاملة في الزراعة من جانب آخر، حيث تطور هذا الصراع إلى أن وصل إلى مواجهات دامية بين طرفي النزاع في الفترة من عام 1985 إلى 1988، ومن عام 1996 إلى 1998 تتخللها فترات من الهدوء النسبي، وقد دفعت هذه الحرب وما صاحبها من أعمال قتل إلى هجرة ما يقارب مائة ألف لاجئ إلى الأراضي التشادية (ممداني، 2010).

واستمر القتال، مما اضطر الحكومة إلى عقد مفاوضات في أنجمينا في أبريل 2004،واتفق الأطراف على وقف إطلاق النار في أكتوبر 2004 وإرسال قوات من الاتحاد الافريقي لمراقبة وقف إطلاق النار ومحاولة خلق ثقة بين الحكومة والمتمردين، حيث بلغ إجمالي عدد القوات 6171 فرداً (رسلان، 2004).

إن إتفاقية السلام الموقعة بين الحكومة السودانية والمعارضة الجنوبية أنهت فترة طويلة من الحرب الأهلية بعد أن كلفت السودان خسائر بشرية واقتصادية كثيرة، حيث تشير التقديرات إلى أن الفترة من 1983 إلى 2005 قتل خلالها حوالي مليوني شخص، بالإضافة إلى نزوح أربعة ملايين شخص إلى خارج السودان، كذلك فإن الحرب الأهلية في دارفور كلفت السودان خسائر بشرية في الفترة من 2003 إلى 2008 تقدر بحوالي 300ألف قتيل. (Kenneth and Okello 2010)

فالحروب الأهلية بشكل عام تؤثر سلباً على الاقتصاد سواء بشكل مباشر من خلال ضحايا الحرب وخسائر التسلح أو من خلال التأثير على الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد، فالحرب الأهلية تؤدي إلى تقلص نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد مما يؤثر سلباً على إجمالي الناتج المحلي للدولة (Collier, P. 1999).

فعلى سبيل المثال نجد أن ما بين 10-20% من الناتج المحلي السوداني يأتي من إنتاج النفط، والحرب الأهلية في السودان تؤدي إلى توقف الإنتاج مما يعني خسارة العوائد المالية من إنتاج النفط والتي تقدر فيما بين 6.5 إلى 13 مليون دولار في عام 2010 (Kenneth and Okello 2010). هذا من غير الآثار الاقتصادية على القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والتي تتأثر مباشرة بالحروب الأهلية، فالسودان بما تتمتع به من إمكانات يمكنها أن تكون أكبر مصدر للتموين الغذائي في إفريقيا إذا ما توفر الاستقرار والأمن والاستغلال الأمثل لتلك الموارد.

2-الحرب الأهلية في رواندا:

تعتبر رواندا دولة صغيرة من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها 26388كيلو متر مربع، وفي المقابل يبلغ عدد السكان 11مليون نسمة لهذا فهي واحدة من الدول كثيرة الكثافة في إفريقيا حيث تبلغ كثافتها السكانية حوالي 340 نسمة لكل كيلو متر مربع، يعيش ما يقرب من 92% منهم في المناطق الريفية، ويعتمد ما يقارب 90% منهم على الزراعة كمصدر للدخل(Harding,B. 2009).

في العام 1959 قام الهوتو وهم الأغلبية العرقية في رواندا، والذين يمثلوا ما نسبته 84% من مجموع عدد السكان، قاموا بالقضاء على حكم مملكة التوتسي وهم مجموعة أقل عدداً حيث يمثلون 15% من إجمالي عدد السكان، وبذلك انتهى عهد مملكة التوتسي، وفر ما يقارب 150ألفاً من التوتسي إلي الدول المجاورة، وفي العام 1963 استقلت رواندا عن الاستعمار البلجيكي، وقام بعدها الهوتو بملاحقة التوتسي وتنفيذ المذابح للقضاء عليهم والسيطرة على أملاكهم وأراضيهم مما دفع بالعديد من التوتسي إلى اللجوء إلي بوروندي والكنغو الديمقراطية وأوغندا، وتأسست في عام 1988 الجبهة الوطنية الرواندية في كمبالا بأوغندا، وهي حركة سياسية عسكرية تهدف إلى تأمين عودة الروانديين في المنفى وإصلاح الحكومة الرواندية، بما في ذلك تقاسم السلطة السياسية (Hintjens, 1999).

في أكتوبر 1990 شنت الجبهة الوطنية الرواندية الهجوم على رواندا، وقابلتها قوات الحكومة بالقمع ومحاولة الحسم العسكري، واستمر نزف الدم والمذابح ضد التوتسي في أغسطس وديسمبر 1992 ويناير 1993، والتي بلغت ذروتها بتداخل العوامل الاقتصادية والسياسية وتفاقم التوترات العرقية، وتمت الإبادة الجماعية إلى ما يقارب من ثمانين إلى مائة ألف من التوتسي والهوتو المعتدلين Global Security Organization (,2011).

في 22يونيه 1994 أذن مجلس الأمن لقوات تحت قيادة فرنسية بالقيام بمهمة إنسانية والتي أنقذت عدداً كبيراً من المدنيين، في الوقت الذي هربت فيه مليشيات الهوتو بالإضافة إلى الجنود من الجيش الذين شاركوا في أعمال الإبادة، واتجهوا إلى الكونغو الديمقراطية، وسيطرت الجبهة الوطنية الرواندية عسكريًّا على كامل الأراضي الرواندية، وبدأت الحكومة الرواندية في نهاية عام 1996 في إجراء المحاكمات للمتهمين في عمليات الاغتصاب والإبادة الجماعية، بينما ظلت القوات الرواندية السابقة والمليشيات تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتستهدف المدنيين، والتي كانت السبب في نشوب الحرب بين رواندا والكونغو الديمقراطية عام 1996(Hintjens, 1999).

3-الكونغو الديمقراطية:

عاشت الكونغو الديمقراطية فترة طويلة من الحرب الأهلية، فالكونغو الديمقراطية التي حصلت على استقلالها من الإدارة الاستعمارية البلجيكية في العاشر من يونيه 1960 عاشت أزمة حادة في تلك الفترة أطاحت بالتعددية الحزبية والتحول من الحكم المدني إلى الحكم العسكري برئاسة موبوتو سيسي سيكو، وحتى في ظل الحكم العسكري الذي استمر لمدة 32عاماً عانت البلاد من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بسبب الصراعات التي إندلعت بين الحين والأخر والتي بلغت مداها في عام 1996 إثر تمرد مسلح ضد حكومة موبوتو من قبل القوات التي يقودها لوران كابيلا، والذي استطاع أن يسيطر على البلاد خلال ثمانية أشهر ويطيح بنظام موبوتو(التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002/2001).

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تبدو نقطة محورية في الحروب الافريقية، عانت من حرب أهلية منذ عام 1998 والتي بدأت كصراعا داخليا اجتذب عددا من الدول المجاورة مثل رواندا وأوغندا من جانب والتي دعمت المتمردين، وناميبيا وزمبابوي وأنغولا دعمت الحكومة ، مما يعطي تلك الحرب لقب "الحرب العالمية الأولى في أفريقيا" (Mutunga، 2010).

وفي أواخر عام 2002 بعد سلسلة من المحادثات التي كانت ترعاها الأمم المتحدة انسحبت القوات الأجنبية التي كانت متواجدة في الأراضي الكنغولية، وحدث انفراج في الأزمة بعد الحوار بين الأطراف الانغولية وموافقة الرئيس كابيلا على تشكيل حكومة انتقالية.

وتعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية من الدول الإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية لكن عدم استغلال هذه الموارد بالطرق الصحيحة من قبل الدولة وذلك بسبب الحروب الأهلية أثرت سلباً على الوضع الاقتصادي للدولة، فعلى سبيل المثال: المناطق الحدودية مع أوغندا وجزء كبير من المناطق الشرقية للكونغو الديمقراطية تعتبر مناطق غنية بالمعادن، وخلال فترة التسعينيات استغلت الجماعات المسلحة من الدول المجاورة حالة عدم الاستقرار في الكونغو في عمليات التهريب حيث تم تهريب ما يقدر بحوالي 40طناً من الذهب أي ما قيمته 1.4 مليار دولار سنويًّا خارج الكونغو الديمقراطية عبر أوغندا وبوروندي إلي دول مثل الإمارات العربية المتحدة (Emmanuel Nibishaka, 2011).

4- الحرب الأهلية في أوغندا:

عانت أوغندا من الصراعات والحروب والاقتتال منذ الاستقلال، ففي عام 1971 سيطر عيدي أمين على الجيش وقاد انقلاباً عسكريًّا على حكم ميلتون أوبوتي، ومن ثم عزل من قبل جيش التحرير الوطني الأوغندي في عام 1979 والذي أزاله ونصب العديد من الحكومات في أوقات متقاربة، حيث عاد ميلتون أوبوتي إلي الحكم في عام 1980 إلي 1985 بموجب انتخابات قيل عنها أنها مزورة، وحكم بعده الجنرال تيتو أوكيلو لمدة عام، حيث سيطر على الحكم جيش المقاومة الوطني بقيادة يوري موسيفيني وتم تنصيب موسيفيني رئيساً لأوغندا (Human Rights Watch ,1999).

وبانتقال السلطة بعد حكم موسيفيني إلى أبناء الجنوب نشأت معارضة شديدة من قبل سكان الشمال، وظهرت حركة جيش الرب على أنقاض حركة الروح المقدس في عام 1988، وقد اختطفت حركة جيش الرب وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة ما يقرب من 25.000 طفل لاستخدامهم في الحرب كجنود أو عبيد أو حمالين، أو يتم استخدامهم في أعمال الجنس لذلك يضطر الأطفال للقتل والتعذيب بعد وقت قصير من خطفهم ويقومون بمجازر ضد مجتمعاتهم المحلية (Rhiannon Kucharski ,2008).

حتى بعد توصل الحكومة الأوغندية والسودان إلى اتفاق في مارس 2002 يسمح للحكومة الأوغندية بمطاردة قوات حركة جيش الرب المعارضة داخل الحدود السودانية ولمسافة مائة كيلو متر على الحدود لم تستطع الحكومة إنهاء الاقتتال وعمليات النهب التي يتعرض لها سكان المناطق الشمالية، وظلت الجماعات المسلحة تمثل تهديداً للعديد من السكان الذين يتعرضون لهجمات انتقامية مثل ما حدث في عام 2004 من هجوم على مخيم من قبل حركة جيش الرب والذي راح ضحيته أكثر من 300 شخص في ليلة واحدة، وحرق المساكن وتشريد العائلات (CARE,2002).

كل ذلك أدى إلى غياب الأمن الذي يعتبر العنصر الأساسي والمهم للاستقرار والتنمية والتكامل، فالصراع في أوغندا عرقل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن تكلفة الحرب المادية لا تقل عن 1.33 مليار دولار خلال السنوات ال16 الماضية والذي يمثل حوالي 3% من إجمالي الناتج المحلي كل سنة، بالإضافة إلي الكثير من الموارد المادية التي تذهب إلي دعم الحرب بدلاً من الخدمات الاجتماعية الأساسية، ناهيك عن الخسائر البشرية وعمليات النزوح التي عانت ولازالت تعاني منها أوغندا من جراء عمليات القتال(CARE,2002).

5-الحرب الاهلية في بوروندي:

بدأت الحرب الأهلية في بوروندي عام 1965، أي بعد ثلاث سنوات من استقلال بوروندي عن الإدارة الاستعمارية البلجيكية، وذلك عندما حاولت مجموعة من الضباط الذين ينتمون إلى قبيلة الهوتو الانقلاب على النظام الملكي. زاد احتكار السلطة من قبل التوتسي بعد سيطرة مشيل ميكومبيرو على الحكم وإعلان الجمهورية وإلغاء النظام الملكي حيث بدأ حملة تطهير واسعة لأبناء الهوتو من أجهزة الدولة الأمر الذي قاد إلى تمرد الهوتو في عام 1972 من

خلال محاولة انقلابية أخرى أدت إلى تعرض قبيلة الهوتو إلى مذابح كبيرة راح ضحيتها ما بين 200 إلى 250 ألف بالإضافة إلى تشريد العديد منهم إلى دول الجوار(Rene`Lemarchand ,1994).

وفي أغسطس 1988 وقعت مجزرة أخرى قُتل خلالها ما يقارب من 24ألف من الهوتو، وتشريد 40 ألف منهم إلى رواندا، ففي عام 1994 اندلعت أعمال العنف تحت تأثير الاضطرابات الدموية في رواندا المجاورة وبوجود 200,000 لاجي رواندي من قبيلة الهوتو في بوروندي، واستمرت أعمال العنف، الأمر الذي أدى إلى وقوع انقلاب عسكري على الحكومة في 25 يوليو 1996، وتم تعيين الرئيس السابق بويويا كرئيس مؤقت لاستعادة الأمن والنظام، والذي بدأ مفاوضات السلام استمرت بين سبتمبر 1997 ويونيو 1998 قادت إلى توافق تم بعده التوقيع على اتفاق أروشا في تنزانيا في 28أغسطس 2000، وتم تنصيب حكومة انتقالية في نوفمبر 2001 (Mogire, 2006).

وقد أثرت الحرب الأهلية في بوروندي تأثيراً مباشراً على الاقتصاد، فبالإضافة إلى عدد القتلى خلال فترة الحرب الأهلية والذي يعتبر فاقداً من القوى العاملة في الدولة أثرت الحرب الأهلية كذلك بتدمير القدرة الإنتاجية، وتعطيل النشاط الاقتصادي وخاصة في الفترة الممتدة بين 1990 و2002، مما أدى إلى انخفاض الدخل القومي والذي أدى إلى انخفاض دخل الفرد من 210 دولار إلى 110 دولار في العام، والذي وضع بوروندي في مرتبة أفقر بلدان العالم، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر خلال هذه الفترة حيث ارتفعت نسبتهم من 35% إلى 68%. بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم بدأً من عام 1994 وزيادة الأسعار والتي بلغت ذروتها حيث وصلت الزيادة إلى 30% في عام 1997 (IMF ,2007).

ثالثاً: اثر الحروب الاهلية على مسيرة التكامل في الكوميسا:

إن انتشار الفقر والتخلف في شرق وجنوب إفريقيا يعني أن التنمية الاقتصادية أمر بالغ الاهمية في جدول أعمال الكوميسا، فغالبية الدول الأعضاء في الكوميسا هي فقيرة ومتخلفة ، حيث صنفت الأمم المتحدة (12) منها على أنها أقل البلدان نمواً، ومما يضاعف من التحديات الإنمائية في المنطقة عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول الأعضاء، حيث أدت الأزمات السياسية في عدد من الدول الأعضاء في الكوميسا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك مصر وليبيا والسودان وبوروندي، إلى عرقلة مسيرة التكامل الإقليمي واضعاف الجهود السياسية في هذه البلدان تجاه العملية التكاملية على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط(Vanheukelom et al 2016).

فالحروب الأهلية تؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي للدول التي تقع داخلها الحروب بالإضافة إلى دول الجوار، فالحرب الأهلية تؤثر على اقتصاد الدول من عدة نواحٍ أولها بتأثيرها على الحياة الإنسانية، فأثناء الحروب الأهلية يكون هناك العديد من ضحايا العنف والذي يطال المدنيين بالإضافة إلى الجماعات المتقاتلة وكلاهما يعتبر خسارة لاقتصاد الدول، فعلى سبيل المثال الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة من 1998 إلى 2004 كان عدد القتلى يقدر بحوالي 3.9مليون قتيل والذي جعلها أكثر الحروب دموية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فالوفيات في المعارك الأغلبية تكون متوسط أعمارهم ما بين 15-29سنة بالإضافة إلى أن حالات الوفاة في الحروب الأهلية تكون عادة بين المدنيين أكثر إن لم تكن متقاربة (Hoeffler ,2008).

وتؤثر الحروب الأهلية كذلك بنزوح السكان من مناطق النزاع والمناطق القريبة من خطر الحرب إلى مناطق أو دول أخرى ، ففي عام 2000 انخفض عدد اللاجئين من 12.1مليون إلي 9.9مليون على مستوى العالم، غير أن عدد المشردين داخليًا من أثر الحروب الأهلية زاد بشكل كبير بعد العام 2002 والذي قدر بحوالي 10.3مليون، وكذلك في العام 2006 وصل العدد إلى 23مليوناً، وبالرغم من أن عدد سكان إفريقيا يبلغ ما نسبته 12% من إجمالي سكان العالم إلا أن نسبة 31% من عدد اللاجئين على مستوى العالم كانت من إفريقيا ومعظمهم يأتون من السودان، الصومال، رواندا، بوروندي، أنجولا، والكونغو الديمقراطية (African Bank, 2008).

كما أن أكثر القطاعات الإنتاجية المتأثرة بالحروب الأهلية في إفريقيا هو قطاع الزراعة، والذي يضم بداخلة أكثر أعداد القوى العاملة حيث يتأثر هذا القطاع من خلال تأثير الحرب على طرق النقل والمواصلات ففي كثير من الأحيان يعجز المزارعون عن نقل منتجاتهم، بالإضافة إلى تأثر الأراضي الزراعية بالألغام الأرضية، فعلى سبيل المثال فقدت رواندا محصول عام كامل من الشاي والقهوة، بالإضافة إلى الدمار الذي لحق بمصانع الشاي والقهوة بسبب الحرب الأهلية، كما يوجد في السودان ما بين نصف مليون إلي مليوني لغم والتي أدت إلي هجرة المزارعين للحقول والأراضي الزراعية لسنوات طويلة، مما منع من القيام بأي عمليات تنمية اقتصادية في بعض الأقاليم، كما أنه وبعد سنوات الحرب في أنجولا وجد أن هناك شخص بين كل 470 شخص تعرض لبتر في أطرافه بسبب الألغام والحرب، وفي موزمبيق قدرت 20.000 حالة بتر بسبب الألغام (Cramer,1999).

كما ينتج عن الحرب الأهلية ظهور اقتصادات الحرب، حيث يتميز هذا النمط الاقتصادي بهيمنة قادة الحروب على الشئون الاقتصادية في مناطقهم وتنشئ الجماعات المتصارعة نظماً اقتصادية خاصة بها ترتبط بشبكات التجارة الدولية، وتستخدم عائدات المتاجرة في الموارد الاقتصادية في دعم الجانب العسكري، وعسكرة الاقتصاد المحلي بحيث يصبح الاقتصاد والمجتمع وكافة الأنشطة تتجه لخدمة المتطلبات العسكرية في الدولة سواء بتوفير الموارد اللازمة لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية أو لتجنيد القوات العسكرية الضرورية. حيث يتجه الإنفاق القومي نحو الإنفاق العسكري سواء من أطراف المعارضة أو القوات الحكومية، وبالتالي فإن العسكرة الناجمة عن الحروب الأهلية في الدول الإفريقية تؤدي إلى استهلاك نسبة كبيرة من الإنفاق العام لهذه الدول وتبدد مقدراتها الاقتصادية وتعطل طاقاتها البشرية، والتي تؤثر حتى على دول الجوار ويقودها في بعض الأحيان إلي سباق التسلح لحماية حدودها (محمود،2001).

على الرغم من أن معظم هذه الصراعات ناتجة من القضايا المتعلقة بالحكم، الا ان انتشارها كان لمجموعة عوامل إضافية منها على سبيل المثال انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، واستخدام الموارد الطبيعية في النزاعات كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وسيراليون، والتدخل الخارجي، كل ذلك يؤثر سلباً بشكل عام على الاقتصاد المحلي والإقليمي، فالحروب الأهلية كما لوحظ من خلال ما سبق تعتبر من أشد المعوقات للتنمية الاقتصادية في أغلب البلدان الإفريقية، وكذلك إحدى معوقات مسيرة التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي للقارة الإفريقية.

الخاتمة:

تسعى معظم بلدان العالم إلى الدخول في تجمعات إقليمية والحصول على المنافع التي يمكن تحقيقها من خلال التكتلات الدولية، بما في ذلك تحسين المواقف التفاوضية مع البلدان الأخرى.

وهناك العديد من الشروط التي يجب الوفاء بها من أجل نجاح التكامل، على سبيل المثال السلام والاستقرار، والاقتصاديات التنافسية، والإرادة السياسية المستمرة وغيرها. فيمكن تحقيق التكامل الاقتصادي إذا تحققت شروطه، ولكن غياب بعضها لا يجعل من عمليات التكامل الاقتصادي مستحيلة.

تتوفر اغلب شروط التكامل الاقتصادي في الدول الأفريقية وفي منطقة الكوميسا خاصة، باستثناء حالة السلام والاستقرار المهمة جداً والتي تفتقدها تلك الدول لوجود ظاهرة الحروب الأهلية، فكما تشير نظرية السلام الديمقراطي الي انه يمكن التمتع بمزايا التجارة فقط في ظل ظروف السلام.

خلال عملية التكامل الاقتصادي تمر البلدان بمراحل عديدة تبدأ من اتفاقيات التجارة الحرة وتتقدم إلى الاتحاد الاقتصادي.

وبعد حصول اغلب الدول الافريقية علي استقلالها ظهرت العديد من المحاولات التكاملية سواء علي المستوي القاري او الاقليمي، وإحدى المحاولات الرامية إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا هي تنظيم الكوميسا، وهو أكبر تجمع إقليمي في أفريقيا ويسعى إلى تحقيق التكامل بين دوله وتعزيز آفاقها الاقتصادية من خلال الوصول إلى أعلى مستوى من التكامل الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام للدول الأعضاء من خلال تعزيز تنمية أكثر تناسقًا وتوازنًا لهياكلها التسويقية و الانتاجية.

لقد أثرت الحروب الأهلية سلبًا على اقتصادات الدول الأفريقية، وتعتبر أكبر عقبة تمنع هذه الدول من التحرك نحو تطوير اقتصادها ودمجه. فتؤثر الحروب الأهلية تأثيرا مباشرا على اقتصادات الدول على سبيل المثال من خلال العدد الكبير من الوفيات، وتدني مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد، سواء في الدول التي تقع فيها أو في الدول المجاورة، وأيضا الإنفاق العسكري على النزاع حيث توجه الأموال بعيدا عن الأنشطة التي تعزز النمو، بالإضافة إلى ذلك تؤثر الحروب الأهلية بشكل غير مباشر على التكامل الاقتصادي للدول من خلال طرد الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الخطر الإضافي الذي يمثله النزاع على فرص الاستثمار الممكنة.

عانت منطقة الكوميسا من حروب أهلية في العديد من دول التجمع، وهذا ما يثبت أن هذه الصراعات لها آثار سلبية على عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي، فعلى الرغم من أن جميع بلدان الكوميسا لديها عناصر وشروط تدعم التكامل مثل الموارد الطبيعية والبشرية إلا أن الحروب الأهلية تؤثر على أهم شروط عمليات التكامل وهي السلام والاستقرار.

النتائج:

- سعت الدول الافريقية لتحقيق التنمية والتكامل من خلال العديد من التجمعات الاقليمية.
- يعتبر تجمع دول الكوميسا من اكبر التجمعات الاقليمية في القارة الافريقية.
- تمتلك دول الكوميسا امكانيات مادية وبشرية تؤهلها لتحقيق اكبر قدر من التنمية والتكامل.
- تعاني العديد من دول الكوميسا من انتشار ظاهرة الحروب الاهلية التي تعتبر العائق الرئيسي لعملية التنمية والتكامل في الاقليم.

التوصيات:

- يجب على قيادات دول الكوميسا التركيز على ظاهرة الحروب الاهلية في المنطقة واحتوائها ووضعها في اساسيات جدول اعمال التجمع والسعي لإيجاد الحلول المناسبة لها اولاً ثم الانطلاق في تنفيذ خطط التنمية والتكامل.
- التأكيد على احترام سيادة الدول الافريقية وعدم التدخل في الشؤن الداخلية من اطرف دولية بدعم الاطراف المتصارعة، والتصدي للتدخلات الخارجية التي تسعى لتغذية الصراعات الداخلية مما يؤدي الي تفاقم وحدة تلك الصراعات.
- نشر الوعي بين الشعوب الافريقية بمخاطر النزاعات الصغرى التي تتطور في كثير من الاحيان الي حروب اهلية، ونشر ثقافة التسامح بين مختلف المناطق والمجتمعات الافريقية.
- التأكيد على المشاركة الشعبية في صنع وتنفيذ السياسات الداخلية، ونشر ثقافة الديمقراطية في تولي السلطة والحكم.
- يوصي الباحث بدراسة دور القيادات الافريقية في عملية التنمية وهل تلك القيادات لديها الارادة السياسية الجادة في تحقيق التنمية والتكامل لدول القارة.

المراجع العربية:

– الأمين، محمد (2007): اثر التغيرات العالمية والإقليمية في مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، طرابلس، مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

– العوضي، رفعت السيد و بسيوني، اسماعيل (2007): الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

– القزويني، علي (2004): **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة الكتاب الأول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي**، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا.

– بالاسا، بيلا (1964): **نظرية التكامل الدولي**، ترجمة راشد البراوي، القاهرة، دار النهضة العربية.

– حسن، حمدي عبد الرحمن (1996) "مشكلة جنوب السودان: دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع"، في مصر وإفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

– رسلان، هاني (2004) "أزمة دار فور والإنتقال الى التدويل"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 158.

– رسلان، هاني (2010) "جنوب السودان والتوجه نحو الإنفصال"، **السياسة الدولية**، العدد 179.

– زورغيب، شارل (1981): **الحرب الأهلية**، ترجمة أحمد برو، بيروت–باريس، منشورات عويدات.

– عبد الحميد، عبد المطلب (2004): **السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي**، القاهرة، مجموعة النيل العربية.

– عواد، عماد (2004) "أزمة دارفور تعدد الأبعاد وتنوع الإشكاليات" **مجلة المستقبل العربي**، العدد 308.

– عوض الله، زينب حسن (2003): **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية، الفتح للطباعة والنشر، ص 310.

–غرابان، جاكلين و بيناتل، جان بيرنار (1984): الحرب الأهلية العالمية، ترجمة محمد سميح السيد، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

– محمود، أحمد إبراهيم (2001): **الحروب الأهلية في إفريقيا**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

– ممداني، محمود (2010):**دارفور منقذون وناجون السياسة والحرب على الارهاب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– نهيما، ألفريد (2005)، **قضايا السلم المنشود في إفريقيا**، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، القاهرة، دار الأمين.

– هدسون، جون و هرندر، مارك (1987): **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة طه عبدالله، محمد عبد الصبور، الرياض، دار المريخ للنشر.

– يسري، عبد الرحمن (وآخرون) (2006): **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، الدار الجامعية.

-التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002/2001، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

المراجع الانجليزية:

- Brown, M. (1996) *International Dimensional of Internal Conflict*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

- COMESA Profile (n.d) COMESA Vision and Mission [online] available at: http://www.comesa.int/blog-with-sidebar/comesa-vision-and-mission/ Access on 15/5/2018.

- Cramer C. (1999) The Economics and Political Economy of Conflict in Sub-Saharan Africa, London, Paper presented to SCUSA conference, 1999, [online] available at: http://www.soas.ac.uk/cdpr/publications/papers/file24327.pdf (Accessed on 26/12/2013).

- IMF (2007) Burundi*: **Poverty Reduction Strategy Paper IMF Country Report No. 07/46***, Washington D.C.: International Monetary Fund.

- Kenneth Mpyisl, Duncan Okello (2010): The Cost of Future Conflict in Sudan, [Online] available at: http://www.frontier-economics.com/_library/pdfs/frontier%20report%20-%20the%20cost%20of%20future%20conflict%20in%20sudan.pdf (accessed on 3/12/2013).

- Murdoch, J. C. and T. Sandler (2002) Economic Growth, Civil Wars, and Spatial Spillovers. *The Journal of Conflict Resolution*, 46 (1).

- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2006) The History of Sudan: The Second Civil War, [online] available at: http://www.unsudanig.org/new_gateway/sudan/data/history/The%20Second%20Civil%20War.pdf. (Accessed: 5/9/2011).

- Vanheukelom J., Byiers B., Bilal S. and Woolfrey S.(2016) Political Economy of Regional Integration in Africa What Drives and Constrains Regional Organisations?, Swedish development cooperation. Embassy of Sweden in Nairobi.

-African Bank, African Development Report 2008,[Online] available at: http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/African%20Development%20Report%202008.2009_03_Chapter%20II.pdf (Accessed on 23/12/2012).

-Brian-Vincent Ikejiaku (March-2009), "The Relationship between Poverty, Conflict and Development", ***Journal of Sustainable Development,*** Vol. 2, No. 1.

-CARE,(2002), Economic cost of the conflict in Northern Uganda, [Online] available at: http://reliefweb.int/report/uganda/economic-cost-conflict-northern-uganda (Accessed on 25/12/2013).

-Checchi, Francesco (2018) War in South Sudan estimated to have led to almost 400,000 excess deaths, London School of Hygiene & Tropical Medicine, [online] available at : https://www.lshtm.ac.uk/newsevents/news/2018/war-south-sudan-estimated-have-led-almost-400000-excess-deaths (Accessed on 8/10/2018).

- Collier, P. (1999)"On the Economic Consequences of Civil War" ***Oxford Economic Papers,*** Vol.51.

-Emmanuel Nibishaka, Natural Recourses and Conflict in The Democratic Republic of Congo (DRC): The Failure of Post-Conflict Reconstruction Strategies, [Online] available at: http://www.rosalux.co.za/wp-content/files_mf/drc3_2011ip.pdf (Accessed on 22/12/2013).

-Gall, T. L. (2009) *World mark Encyclopedia of Cultures and Daily Life.* Africa. Gale.

-Global Security Organization (2011) *Rwanda Civil War*. [Online] available at: http://www.globalsecurity.org/military/world/war/rwanda.htm (Accessed on 25/09/2011).

-Harding,B.(2009) *Review of the Economic Impacts of Climate Change in Kenya, Rwanda and Burundi* [online] available at : http://www.rema.gov.rw/ccr/Ecosystem%20study.pdf (Accessed on 20/09/2011).

-Hartley, K. and T. Sandler (2007) *Handbook of Defense Economics: Defense in a globalized world, Volume 2*. North-Holland: Elsevier.

-Helen M. Hintjens (1999) "Explaining the 1994 Genocide in Rwanda". ***The Journal of Modern African Studies***, Vol.37, No.2.

-Hoeffler, Anke (2008) ***Dealing with the Consequences of Violent Conflicts in Africa Background Paper for the African Development Bank Report***, University of Oxford, Centre for the Study of African Economies, March 2008.

-Human Rights Watch (1999): ***Hostile to Democracy: The Movement System and Political Repression in Uganda***, New York, Human Rights Watch.

-Kyambales H., Houngnikpo M. C. (2006) Economic Integration and Development in Africa, UK: London, illustrated.

-Lipsey, R. G. (1970) The Theory of Customs Unions: A General Equilibrium Analysis. UK: London, Weidenfeld & Nicolson.

-Mogire, Edward (2006) "Preventing or Abetting: Refugee Militarization in Tanzania", in Muggah, Robert (Ed) ***No Refugee Militarization in Africa*** (London- New York: Zed Books.

-Mutunga, E. (2010) *Repositioning COMESA as a Peaceful and Secure Region for Deeper Integration* [online] available at: http://ebookbrowse.com/386-06-peace-and-security-30-07-2010-pdf-d73849281. Access on 15/5/2011.

-Nnoli, O. (1980), ***Ethnic Politics in Nigeria***, Enugu, Fourth Dimension Publishers.

-PRIO, Armed Conflict Dataset Version (2009)[online] available at : http://new.prio.no/CSCW-Datasets/Dataon-Armed-Conflict/UppsalaPRIO-Armed-Conflicts-Dataset/ Access on 11/7/2012.

-Rene`Lemarchand (1994) ***Burundi: Ethnocide as Discourse and Practice***, Cambridge, Cambridge University Press.

-Rhiannon Kucharski: (2008) "Peace in Northern Uganda: Recommendations for International Involvement in the Juba Peace Talks", ***The Journal of International Policy Solutions***, Vol.8.

-Sollenberg, Margereta, Peter Wallensteen, and Andrds Jato. 1999. Major armed conflicts. In SIPRI yearbook 1999: Armaments, disarmament and international security, edited by SIPRI, 15-75. New York: Oxford University Press.

-UNDP(2003) Human Development Report 2003,UK: Oxford University Press.

-Viner, J. (1950) The Customs Union Issue. Carnegie Endowment for International Peace, New York.